

الفصل

5

خيارات العمل

بداية عام 2002 يبدأ العقد الرابع منذ أن وضع المجتمع

الدولي أسس العمل الجماعي العالمي عام 1972 لتخفيف ومعالجة الآثار العكسية المختلفة على البيئة، ووجد أن إحدى دعائم التنمية المستدامة الثلاثة - البيئة - قد مال ميلاً خطيراً بسبب التشوهات الكبيرة التي أحدثها فيها الجنس البشري الذي وصل تعداده الآن إلى أكثر من 6 مليار نسمة. وفي كثير من الأحيان يستهان بقيمة البيئة بالرغم من أهميتها التي لا تقدر بثمن في مجالي التنمية وبقاء البشرية. ويشكل انهيار الدعامات البيئية احتمالاً خطيراً واردة إذا لم تتخذ إجراءات عاجلة - على كافة المستويات من المحلية إلى العالمية - لمعالجة الآثار البشرية التي خلفت:-

- زيادة الملوثات في الغلاف الجوي.
- تدهور مساحات واسعة من موارد الأراضي.
- استنزاف وتدهور الغابات.
- تهديد التنوع البيولوجي.
- تصاعد القصور في موارد المياه العذبة وتدهور نوعيتها.
- الاستنزاف الحرج للموارد البحرية.

تتعرض البيئة إلى ضغوط من كل الجوانب. وسوف تظل التنمية المستدامة سراباً يلوح على الأفق ما لم يتم إجراء تغييرات سريعة على المدى القريب والبعيد معاً. وهناك حاجة إلى مدخل متوازن نحو التنمية المستدامة. وتمثل أي من الدعائم الثلاثة - الاجتماعية، الاقتصادية و البيئية - دعامة أساسية وضرورية تدعم الأخريات، ويتجاهل أحد هذه الدعائم، كما هو الحال مع الدعامة البيئية، فليس في ذلك قصر نظر سياسي فحسب بل يؤدي إلى نهاية سياسية مظلمة. وسوف يؤدي انهيار الدعامة البيئية حتماً إلى انهيار مميت لدعائم التنمية المستدامة الأساسية الأخرى التي يهتم بها صانعي السياسات اهتماماً خاصاً في كل مكان.

المستقبل يبدأ من الآن

انقسم العالم اليوم إلى من يملكون (الأثرياء) ومن لا يملكون (الفقراء). من خلال أربعة فوارق أو فجوات رئيسية تتوسع كل منها باستمرار. جاءت هذه الفوارق واضحة في تقييم GEO-3 حيث تم تناولها في الخلاصة الملحقه بالفصل الثاني. هذه الفوارق هي:

- الفوارق البيئية
- الفوارق السياسية
- فجوة الحساسيات
- فوارق أنماط المعيشة

تمثل هذه الفوارق الأربعة تهديداً خطيراً للتنمية المستدامة. ويظهر من التقييم البيئي في الفصول التي تسبق الخلاصة، أنه بالرغم من الاهتمام والوعي المتزايد بالبيئة إلا إن مجهودات نزع فتيل التدهور قد جاءت بنتائج مزدوجة. فهناك نجاح ملحوظ وفشل واضح. وقد استخدمت خلال الثلاثة عقود الماضية استثمارات ضخمة من الموارد البشرية والمالية في استغلال البيئة. من ناحية أخرى، فتح البحث العلمي آفاقاً جديدة من الفهم البشري لنسيج العمليات الإيكولوجية الشبكي المعقد. استحداث الكثير من السياسات التي تعالج العديد من القضايا الرئيسية. ووضعت الأهداف وتم إنجازها في بعض المجالات مثل التخلص من إنتاج واستخدام مستنزفات الأوزون، إلا إن النجاح كان محدوداً في المجالات الأخرى مثل تبني أهداف ملزمة لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة بموجب بروتوكول (كيوتو). وقد تم تحديد العديد من المبادرات اللازمة لاحتواء فوارق أنماط المعيشة ودعم التنمية المستدامة تشمل :-

- تخفيف الفقر: وضع المجتمع الدولي هدف تقليص نسبة سكان العالم الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم (حالياً 22) إلى النصف بحلول عام 2015. حيث ترتبط حياة معظم الفقراء اليومية ارتباطاً وثيقاً بحالة البيئة عن من هم أحسن حالاً. وتمثل البيئة السليمة المنتجة إحدى المخارج القليلة من الفقر. وطالما ظل الملايين من سكان العالم في فقر وبقية البيئة على هامش المحيط السياسي سوف تظل التنمية المستدامة هدفاً بعيد المنال.
- تقليص الاستهلاك المسرف بواسطة المجموعات الأكثر ثراءً: طالما يستحوذ أغنى 20 من سكان العالم على 86 من نفقات الاستهلاك الشخصي الكلية، فليس من المحتمل إنجاز التنمية المستدامة إطلاقاً. والنتيجة هي بؤر ثرية متخمة في بحر من الفقر المفضي إلى تصاعد التوترات والاستغلال المفرط للموارد.

المستدامة، من خلال تمويل القنوات المتاحة لذوي الدخل المنخفض والمجموعات المحرومة والحساسة. هناك حاجة إلى تغيير مستويات استهلاك الأفراد ودول العالم الأكثر ثراءً. علماً بأن الازدهار يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمقدرة على معالجة المشاكل البيئية، إلا أنه يشكل إحدى القوى الدافعة للاستهلاك الزائد الذي يتسبب في المشاكل الأخرى ذات الأثر الممتد. وقد أدت الاعتبارات الاقتصادية والسياسية إلى إجهاد المحاولات الرامية إلى تغيير أنماط الاستهلاك من خلال السياسات والآليات الجديدة، عليه، يجب إقناع المجتمعات الاستهلاكية بأن تغيير أنماط الاستهلاك لا يعني بالضرورة انحطاط أو تقليص نوعية الحياة بل على العكس من ذلك تماماً. وهناك أدلة كافية على صحة ذلك، إلا أنه لم تبذل جهود منسقة لتوصيل هذه الرسالة. ويحتاج ذلك إلى تغيير القنوات كي تتماشى مع متطلبات تحمل المسؤولية البيئية والآثار الاجتماعية وبناء مبادئ المستهلك الأخلاقية.

لا يكفي توفير الموارد المالية في غياب القدرات المناسبة. فهناك حاجة إلى استهداف بناء القدرات، والأهم نقلها واكتسابها وذلك للحد من الجمود الفكري وتحقيق الحاكمية البيئية والمشاركة الشعبية الأكثر فعالية. ومن المهم التأكيد على أن تنمية القدرات ما هي إلا خيرة متبادلة وليست تعليمات فوقية أو من دول شمال متقدمة إلى دول جنوب نامية. وسوف تكتسب الأقاليم النامية ذات القدرات المعززة مقدرات أكبر على التعامل مع التغييرات والكوارث البيئية التي أدت إلى زيادة حساسيتها. فيما يلي بعض التحديات الإضافية المتعلقة بالبيئة التي سيواجهها صانعي القرار السياسي على كل المستويات خلال العقود القادمة:

- لا تحصل أعداد كبيرة من البشر في المناطق الريفية والحضرية، خاصة في الدول النامية، على المياه النظيفة والمرافق الصحية الكافية والهواء ذو النوعية الجيدة داخل وخارج المنازل والطاقة الأنظف وإدارة النفايات الأسلم، ويؤدي ذلك إلى تدهور قاعدة الموارد الطبيعية والأحوال الصحية وزيادة الحساسية للمهددات البيئية.
- تبقى المنازعات حول ملكية وإدارة الموارد المشتركة دون حل (كالمياه، الهواء، الأراضي، الغابات والمحيطات).
- تشمل القضايا البيئية شديدة التعقيد التي لم يتم تناولها

- تحسين الحاكمية قد أصبح مطلباً رئيسياً، ليس على المستويات المؤسسية والوطنية فحسب، بل على المستوى العالمي أيضاً حيث تغذي عادةً الفوارق بين الشمال والجنوب الصراع والجدل عند مناقشة السياسات الرامية إلى تحقيق الإدارة البيئية الفعالة.
- توفير التمويل الكافي يشكل توفير التمويل الكافي للبرامج البيئية عنصراً هاماً، حيث ترجع الأسباب الرئيسية للتنفيذ غير المرضي لأجنده 21 إلى قصور الموارد المالية، الذي قد يؤدي في الواقع إلى تغييض نموذج المستقبل المستدام هذا.
- إسقاط الديون خاصةً عن الدول الفقيرة المثقلة بالديون، يشكل ذلك عاملاً هاماً أيضاً في عالم تضطر فيه الدول المدينة إلى دفع ديونها بعمولات صعبة تفوق مدخولها، وكثيراً ما تقود المديونية إلى الاستغلال المفرط للبيئة. وإذا استمر الوضع على ذلك فلن تستطيع الدول المثقلة بالديون إنجاز التنمية المستدامة المنشودة.

تضع الكثير من العمليات المعقدة - الاجتماعية، والاقتصادية والبيئية - ضغوطاً أكبر على الشعوب نتيجةً للتغيير البيئي. وقد تم إلقاء الضوء على الحساسية البشرية في الفصل الثالث، الذي يؤكد على أن كل إنسان معرض لمخاطر التغيير البيئي بطريقةٍ أو بأخرى. ويعتمد الاختلاف الرئيس في درجة التأثير على مقدرات التعامل مع التغيير والمقدرة على الانتعاش واسترداد العافية. يعني هذا الاختلاف ببساطة أن الفقراء عامة هم الفئة الأكثر حساسية للتغيرات البيئية. وتتسبب فجوة الحساسية هذه في تقويض التنمية المستدامة. وتؤدي الحساسية البشرية للتغيرات البيئية إلى تقليص نوعية البيئة، وتشكل تهديد للبيئة في حد ذاتها وإستراتيجيات التعامل المختلفة للأفراد والمجتمعات في أي موقع، أو دولة أو إقليم. وسوف يلعب سد هذه الفجوة دوراً كبيراً في تحقيق رفاهية البشرية وسلامة الملايين.

يرتبط تخفيض وإزالة الفقر ارتباطاً لصيقاً بالإدارة البيئية السليمة التي تعالج قضايا عديدة مثل: حقوق الملكية والاستخدام؛ وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لحماية قاعدة الموارد البيئية؛ والبنيات التحتية المناسبة؛ وتمويل الأنشطة البيئية والتنموية. والسبيل الوحيد إلى ذلك هو أن تقوم الجهات المانحة بدعم المبادرات القائمة على المجتمع مباشرة، خاصة الأنشطة الموجهة نحو التنمية

المجهودات لتأمين تدفق المعلومات الموثوقة الموثوقة. ويجب أن يغطي قسم من هذه المعلومات أنظمة الإنذار مبكر المتعلقة بالكوارث والقضايا الطارئة، والعوامل المؤثرة في الحساسية البشرية للتغيرات البيئية.

سوف تساعد الآليات التالية على توفير المعلومات :-

- شبكات وأنظمة المراقبة والرصد بما في ذلك الأقمار الصناعية العالمية لجمع البيانات اللحظية للمراقبة والمعتمدة حول المكونات البيئية، باستخدام وحدات ومواصفات قياس متجانسة.
- نظام معلومات بيئية فعال ومقبول عالمياً مدعوماً بمجموعة متجانسة من البيانات والمؤشرات والدالات، ومتكاملاً مع أنظمة المعلومات الاقتصادية الاجتماعية لإتاحة المعلومات الأساسية اللازمة لصنع القرار.
- الاستفادة القصوى من الإنترنت كوسيلة رخيصة وفاعلة لتبادل المعلومات على نطاق العالم.
- تحديد مؤشرات ودالات للتوصل إلى أسباب الاستدامة في التوجهات البيئية، بجانب توجهات الحساسية البشرية للتغيير البيئي.
- أدوات لإنشاء قاعدة معلومات معرفية متاحة لصانعي السياسة البيئية ومتخذي القرار
- عرض البيانات والمعلومات المعقدة في شكل مبسط مفهوم لصانعي القرار.

تغيير السياسات ودعم التنفيذ

تقدم الخيارات السياسية التالية، القائمة على خبرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتقييم GEO-3 والتشاور مع قطاع واسع من الخبراء والجهات المعنية المهمة، المنظورات الحالية حول المبادرات المطلوبة الآن لرسم المسار المستدام للعقود الثلاثة القادمة وما بعدها. يتطلب ذلك العمل على عدة جبهات ومستويات. وقد تنطبق مقترحات العمل المطروحة في الصفحات التالية على مستويات عدة أو مستويات محددة؛ وقد قصد منها أن تمثل قائمة حصر يتم اختيار المناسب منها. وتمثل الحاجة الملحة في مسار التطور السياسي إلى تبني مدخل متوازن نحو التنمية المستدامة، من خلال إعطاء الوزن والدعم المناسب للدعائم الثلاثة؛ ويعني ذلك من منظور بيئي، التركيز على البيئة وتحريكها من هامش التنمية إلى قلبها. كيف يمكن تحقيق ذلك؟

بما فيه الكفاية: تصاعد وانتشار السميات المستعصية؛ والسبل غير الآمنة في تناول وتداول والتخلص من المواد الكيماوية والنفايات الخطرة؛ والتلوث متعدد المصادر؛ وإدارة أنظمة الأنهار والأجسام المائية المشتركة؛ والتحميل الزائد بالنتروجين.

- سوف يتسبب تغير المناخ في أضرار حتمية على المدى المتوسط والبعيد (الجزر والمناطق الساحلية المنخفضة والأنظمة الإيكولوجية في المناطق المجربة وشبه المجربة واتساع نطاق وحدة الكوارث البيئية)، وبينما يرجح أن يقع الأثر الأكبر على الدول النامية، خاصة دول الجزر الصغيرة النامية، إلا أنها الأقل مقدرة على التكيف مع الأحداث التي يسببها تغير المناخ.
- إن الآثار التي يتركها العالم المتقدم والمجتمعات المترفة في المناطق الأخرى على البيئة العالمية (البصمة الإيكولوجية) أكبر بكثير من الآثار التي يخلقها الفقراء في الدول النامية، ويرجح أن يكون للنمو السكاني والتنمية المستقبلية في الأخيرة آثاراً بيئية ضخمة.

دور المعلومات

تشكل المعلومات الأساس الذي تقوم عليه التنمية المستدامة والضرورة البديهية للتخطيط والقرار الناجح. فإذا اتخذ قرار دون بيانات ومعلومات سليمة، فلن يكون ذلك إلا تخميناً لا أكثر وغالباً ما يكون خاطئاً. حالياً تتوفر البيانات الاقتصادية والاجتماعية على نطاق واسع، في صيغة مفهومة وموثوقة نسبياً. أما في حالة البيانات والمعلومات البيئية فالموقف مختلف إلى حد ما، حيث لا زالت المعلومات الشاملة الموثوقة ذات الجودة العالية حول البيئة نادرة الوجود، وربما تشكل محاولة الحصول على معلومات صحيحة مشكلة حقيقية. بالإضافة إلى أن الحصول على البيانات أكثر صعوبة وتكلفة. أيضاً من الصعب الحصول على مؤشرات تلم وتعكس الجوانب المتداخلة الشائكة التي تحيط بالبيئة والحساسية البشرية للتغيرات البيئية. ويظل امتلاك البيانات البيئية يشكل ضرورة أساسية في كافة الدول.

بالرغم من المشاكل، فقد ثبت بان الإجماع العلمي القائم على البيانات والمعارف، المحدودة والجزئية أحياناً، يمثل أداة قوية تلفت الانتباه الدولي إلى القضايا البيئية وتحثه على عمل اللازم. وقد حدث تحسن كبير في مجالي الأبحاث والمراقبة البيئية ولكن من المهم أن تستمر وتتحسن هذه

تقوية الدورة السياسية:

تقوم أكثر مداخل الإدارة البيئية نجاحاً على السياسات التي تجمع بين مجموعة من النظم المجربة والمختبرة. وتحتاج أنشطة التنمية السياسية من أجل بيئة أفضل إلى مزيد من الإحكام لتكون أكثر صرامة وانتظام وتكامل، مع إسقاط السياسات المفصلة لمناطق وأوضاع محددة. يتطلب ذلك فهم أوضح للعواقب البيئية الناتجة عن القرار السياسي؛ ومعلومات أفضل حول نوعية الإدارة البيئية؛ وترتيب الأولويات؛ وتحديد الأهداف والأطر الزمنية؛ وإعداد أدوات مراقبة التقدم وتقييم النتائج. تمثل أنشطة تنمية السياسة البيئية حركة دائمة ودءوية تتضمن تقييم المشاكل والخيارات، وتحديد الأهداف وصياغة السياسات، متابعة بالتنفيذ والمراقبة والمراجعة والتقييم والدراسة والضبط المنتظم. وبدون هذه الدورة الكاملة يستحيل: تحديد ما إذا كانت السياسات تحدث الأثر المطلوب، أو ضرورة إجراء تعديلات علمية عليها. وتشكل السياسات البيئية الفعالة جزءاً من السياسات الرئيسية ويجب تضمينها في كافة القطاعات والمستويات السياسية والحكومية، خاصة عند اتخاذ القرار الاقتصادي. تجمع الخطط الوطنية الفعالة وإستراتيجيات الاستدامة بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وتدمج بين المبادرات المختلفة، مثل الأجندة (الخضراء) والبيئة) والممارسات المثلى في الدولة المعنية. يتطلب إنجاز ذلك تحويل التركيز السياسي من الحماية البيئية إلى المفهوم الأشمل الإدارة المستدامة للموارد.

إعادة صياغة المؤسسات

أقيمت العديد من المؤسسات البيئية تحت ظروف مغايرة للظروف الحالية، لتؤدي وظائف مختلفة عما هو متوقع منها اليوم. لذلك فهي بحاجة الآن إلى أن تكيف مع الأدوار والشراكات الجديدة، خاصة في ظل قيام العمل الشبكي المتعدد المستويات الممتدة من العالمية إلى المحلية مع امتداد السلطات إلى المجتمع المدني. علماً بأن نقص القدرات البشرية والتمويل يقف عائقاً أمام العديد من المؤسسات، رغم تصاعد التحديات البيئية، الأمر الذي يحد من فعاليتها. ومن الواضح أن هذه القضايا تحتاج إلى معالجة عاجلة حتى تطلع هذه المؤسسات بالتزاماتها الحالية ومواجهة القضايا البيئية التي تستجد مستقبلاً.

نهدف إلى ماذا

- إصلاح وتوحيد وتقوية المؤسسات البيئية الحالية. كما يجب أن يوجه الإصلاح نحو إيجاد المرونة والمقدرة على التكيف وبناء القدرات المناسبة.
- تقوية الروابط بين المؤسسات العالمية والمحلية والتأكد من تملك مقدرات التنفيذ والقدرات الأخرى إلى السلطات المحلية كلما أمكن ذلك.
- توحيد الطيف الواسع من السلطات المتعلقة بالبيئة الموزعة بين المنظمات الدولية والمعاهدات التي أدت إلى التداخل والازدواج وسوء الأداء وصعوبة تبادل المعلومات.
- تشجيع التعاقد بين المؤسسات والمجموعات الفكرية والقطاع الخاص لتسهيل تبادل المعلومات والأفكار والقدرات والمهارات.

مقترحات للعمل

تعزيز مراقبة الأداء السياسي

على المستوى العالمي:

- دعم مبادرة التقارير العالمية (GRI) وتشجيع المزيد من الدول على الانضمام إليها.
- التزام وطنية فاعلة.
- ترسيخ الحوار الدوري بين المجتمع الدولي والمدني من خلال منتدى مفتوح لمناقشة قضايا السياسة البيئية وتبادل الأفكار واقتراح التوصيات.

في إطار المجتمع المدني:

- تشديد المراقبة الحالية على الإرادة والأداء السياسي، ومواصلة رفع الوعي بالقضايا البيئية، وتشديد المراقبة على القطاع الخاص والحكومات والمنظمات الدولية.
- تشجيع المسؤولية الفردية واستنباط الروابط المفقودة بين الجمهور والتطورات السياسية.
- دعم مبادرات القطاع الخاص حول مقاييس الأداء والتقارير البيئية، مثل الإفصاح الطوعي عن التقدم في مجال منع التلوث وحماية الموارد البيئية وتشجيع التنمية المستدامة.

استحداث إطار سياسة دولية:

تعكس التجزئة والازدواجية والتداخل بين صلاحيات واختصاصات الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف الدولية، منبعا الجزافي كرد فعل نحو كل مشكلة مستجدة. كما تتطلب من الاجتماعات والتقارير ما يتجاوز مقدرة العديد من الحكومات على التعامل معه أو تحمل نفقاته. وتكون الاستجابة جزئية وغير منتظمة في أفضل الأحوال. ويجب، على المدى البعيد، إيجاد مدخل مختلف يؤدي إلى بناء هيكل متماسك من القوانين والتشريعات البيئية الدولية. حتى ذلك الحين يمكن أن تساعد المبادرات قصيرة المدى على أن يعمل النظام الحالي بفاعلية أكبر.

مقترحات للعمل

تشديد التشريعات البيئية الدولية والالتزام بها:

- زيادة تبادل المعلومات لتنشيط التعاون بين الاتفاقيات ذات الصلة.
- عقد اجتماعات مشتركة لمؤتمرات الأطراف أو الهيئات العلمية الاستشارية التابعة للاتفاقيات ذات الصلة مثل اتفاقيات تغيير المناخ والأوزون.
- تأسيس أنظمة مالية مشتركة تغطي متطلبات مختلف الاتفاقيات البيئية ودمج السكرتاريات الإقليمية بهدف جمع سكرتاريات الاتفاقيات ذات صلة في نظام موحد.
- تنشيط آليات الاتفاقيات الإقليمية والدولية المفيدة سابقا وتم تهميشها حاليا.
- تشجيع المنظمات غير الحكومية ومجموعات العمل، والمنظمات الدولية والإقليمية على ترويج الاتفاقيات بين جماهيرها وتفعيلها سياسياً بقوة أكبر.
- تفويض اليونيب لدعم التعاون بين الاتفاقيات البيئية.
- تأسيس نظام تقارير وطنية حول المعاهدات الدولية لكي يساعد على الربط الوثيق بين المعاهدات الدولية والسياسات والبرامج الوطنية.
- صياغة قواعد ونظم وإجراءات مراقبة واضحة لمتابعة ومراجعة الالتزامات والتوسط في النزاعات وتقديم الاستشارات العلمية والفنية والاقتصادية عند الطلب.
- تحديد المسؤوليات والالتزامات التفاضلية المشتركة بموجب الاتفاقيات البيئية حيث تحمل الدول الأغنى مسؤوليات أكبر من الدول الأفقر.
- تمكين المؤسسات الدولية والإقليمية من معالجة النزاعات البيئية ومساعدتها على تطبيق العقوبات ضد الدول غير المتلزمة وذلك لدعم فاعلية الاتفاقيات الدولية.
- وضع إجراءات غير ملزمة تتسم بالشفافية وقابلية التطبيق، تحت الاتفاقيات البيئية القائمة حالياً.

تسخير التجارة لصالح التنمية المستدامة

تحد الحواجز التي تفرضها التجارية الغربية من مقدرة الدول النامية على النمو الاقتصادي وعلى تمويل نفقات التنمية المستدامة. وقد تشكل الأنماط التجارية العالمية السائدة والعمولة المتزايدة تهديداً كبيراً للبيئة، ولكنها يمكن أن توفر أيضاً آليات وحوافز للتنمية المستدامة. يتيح السوق المفتوح فرصاً جديدة لتدفق رأس المال والتقنية والعمالة تفيد الدول النامية. من جانب آخر، تكمن مخاطر تحرير التجارة في إمكانية إهمال السياسات البيئية مما يؤدي إلى ارتفاع معدل التلوث ما لم يتم إجراء الضوابط والموازنات المناسبة. عليه، هناك حاجة إلى إيجاد شكل من أشكال التجارة المستدامة. وتعرف التجارة المستدامة بأنها تبادل دولي للسلع والخدمات تثمر عنه فوائد اجتماعية واقتصادية وبيئية، ويعكس مجمل خصائص التنمية المستدامة. وإذا أردنا الجمع بين التجارة والبيئة والتنمية المستدامة بنجاح، فعلياً الإيفاء بثلاثة احتياجات ملحة:

- الحاجة إلى الشفافية.
- الحاجة إلى العدالة والمساواة – التي تفيد بصفة خاصة الدول أو الجهات المهتمة المعنية المحرومة تقليدياً من فرص التجارة فائدة حقيقية.
- الحاجة إلى التأكد من أن الفوائد الاجتماعية والبيئية توفر قيماً دائمة للدول النامية بلغة امتلاك المقدرة على الابتكار في المستقبل.

مقترحات للعمل

تغيير أنماط التجارة لصالح البيئة

- إجراء الأبحاث على قضايا مثل:
 - آثار تحرير التجارة على سلامة البيئة ورفاهية الإنسان.
 - أثر التجارة المستدامة بيئياً واجتماعياً على المجتمعات والبيئة.
- الانطلاق من الدروس القيمة المستقاة من الخبرة السابقة مثل الخبرات المكتسبة منذ عام 1994 بواسطة مفوضية أمريكا الشمالية للتعاون البيئي التي تطبق المقررات البيئية الخاصة باتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA).
- تقوية مرتكزات التنمية المستدامة في السياسات التجارية.
- إعداد الخطوط الإرشادية لهيئات تمويل قطاع الصادر.

هناك عدداً من الطرق الواضحة وهي :

- وضع حوافر باستخدام حقوق الملكية الفكرية التجارية (TRIPS).
- نقل التقنية للدول النامية والمجتمعات الأكثر فقراً على أسس تفضيلية
- الاستثمار في التقنيات البديلة الأنسب والأسلم بيئياً، مع الجمع بين الحكمة الفطرية والتقليدية والمعارف العلمية الحديثة القاطعة.

تسخير آليات ومجموعات صنع القرار السياسي لخدمة البيئة

تمثل القوانين العمود الفقري للسياسة الوطنية البيئية رغم توفر الخيارات الأخرى. وتتضمن أكثر الآليات السياسية مناسبة وفاعلية طيفاً واسعاً من مختلف الأدوات والآليات السياسية.

تقييم السلع والخدمات البيئية

عندما يتم وضع تسعيرة للسلع والخدمات البيئية، بدلاً من إتاحتها مجاناً، يكون هناك احترام لقيمة الأصول البيئية العالية التي تدعم أمن ورفاهية البشرية. على أن تتناسب هذه القيمة حجماً مع أسباب معيشة ومقدرة الأفقر والأكثر تهميشاً على التكيف والبقاء. ويشكل تقييم البيئة إحدى سبل رفع الأداء البيئي في ساحة السياسة الوطنية. وهناك محاولات كثيرة لتطوير أساليب جديدة لتحديد القيمة النقدية للسلع والخدمات البيئية والآثار البيئية للأنشطة الاقتصادية. تحتاج مثل هذه الأساليب لتطبيق وتطوير أكثر.

مقترحات للعمل

تحديد قيمة البيئة

- إصلاح وتحسين أساليب حساب القيمة الاقتصادية للسلع والخدمات البيئية.
- تقييم التكاليف والفوائد البيئية في كل القطاعات الاقتصادية لإدخال المحاسبة البيئية كممارسة أساسية في أنظمة الحسابات الوطنية على مستوى الشركات.
- دعم وتشجيع المنخرطين في أنظمة التعليم والدورات الاقتصادية على إدخال أدوات وأساليب المحاسبة البيئية في كل المناهج.
- الأخذ في الاعتبار التكاليف والفوائد البيئية عند وضع وصياغة السياسات.

تسخير التقنية لخدمة البيئة

يمكن أن تساعد التقنيات الجديدة الواعدة على تأمين السلع والخدمات الأساسية خاصة للفقراء في الدول النامية، لكنها لازالت تخضع إلى مصالح الدول المتقدمة التجارية بدرجة كبيرة. وتكمن إمكانات كبيرة في التقنيات البيئية خاصة في مجال المياه والطاقة (طاقة الرياح والطاقة الشمسية وخلايا الطاقة) وإعادة التدوير والتقنية البيولوجية والزراعة الإيكولوجية. ويجب إيجاد السبل لاستثمار هذه الابتكارات ونقل التقنية إلى المحتاجين بسعر مناسب وإشراكهم في تطوير هذه التقنيات. ويجب أن تصبح الدول النامية (شريك في تطوير) التقنية فضلاً عن (شريك في استخدام) التقنية. بالرغم من العديد من إمكانات والمكاسب البيئية والاجتماعية الكامنة في التقنية الجديدة، هناك مخاطر معينة تحتاج إلى معالجة. وتمثل منهجيات ومقدرات تقييم هذه المخاطر، ووضع «قواعد أداء» وتسهيل نقل التقنية المناسبة تحديات كبيرة. ولمواجهة ذلك يجب الأخذ في الاعتبار: المدخل التحوطي؛ ومبدأ المستخدم والملوث يدفع الثمن؛ ومخاطر الكشف والتوزيع الكامل للمعلومات؛ وتقييم الأثر التقني؛ وتحليل التكاليف والفوائد الناتجة عن تبني تقنيات جديدة.

نقل التقنية :

دروس من بروتوكول مونتريال

- تمت عمليات نقل التقنية بنجاح من خلال صندوق بروتوكول مونتريال متعدد الأطراف. وقد أوضح تحليل دراسة الحالات الأتي :
- نقل التقنية هو عمل جماعي مشترك يتطلب تعاون ومشاركة وتعاضد كل الجهات المعنية.
- لا يمكن أن تقوم جهة منفردة بالعملية، وتتطلب بيئة داعمة مع إجراءات تقوم بها الحكومة والصناعة من خلال موازنة مثلي بين الحوافر والجزاءات.
- يجب أن يكون نقل التقنية المتوافقة مع البرامج الوطنية.
- جب أن يكون تخطيط المشروع شاملاً وموجهاً ليتناسب مع الظروف المحلية ومتطلبات وقدرات المؤسسات المستقبلية.
- تلعب قوى السوق دوراً حاسم في تسعير أو تسهيل عملية نقل التقنية.
- يجب أن تكمل التقنية الجديدة التقنية الفطرية حيث ما يكون ذلك ممكناً.
- التدريب ضرورة أساسية.
- الوعي الشعبي يؤدي إلى الدعم الشعبي.
- عرض الخطوط الإرشادية السياسية الواضحة مطلوب.

تسخير السوق لخدمة التنمية المستدامة:

تتوفر حالياً مجموعة من الآليات التي يمكن أن تسخر السوق في خدمة التنمية المستدامة، بما في ذلك مشاريع التصاريح القابلة للبيع والمتاجرة وإزالة حواجز السوق والدعم الحكومي الضار بيئياً، وتقديم الدعم والعون المالي لبدء الأعمال السليمة والمناسبة بيئياً وإنشاء أسواق الخدمات البيئية، وتشجيع سياسات المكاشفة، وتدوير الموارد الضريبية. تكون آليات السوق دائماً فعالة أكثر، في إطارها الصحيح، من إجراءات السيطرة القانونية، بالإضافة إلى ذلك تشجع مرونة هذه الآليات على الإبداع الذي لا تحققه السياسات الملزمة الأخرى. من جانب آخر لا تفيد آليات السوق في التعامل مع الآفاق الزمنية البعيدة والإبهام الذان يحيطان ببعض المشاكل البيئية.

مقترحات للعمل

تسخير السوق لخدمة التنمية المستدامة:

- تشجيع السياسات المفصلة التي تجمع بين آليات السوق وإجراءات الأمر والسيطرة التقليدية مثل، استقرار التكاليف البيئية وادخال نظام الضرائب البيئية وإزالة الدعم الحكومي.
- بناء الشراكة بين الحكومة والصناعة وغيرها لإعداد الأسواق للسلع والخدمات البيئية باستخدام أدوات كالقوانين والحوافز وآليات السوق والأساليب الأخرى المؤثرة في السوق وسلوك المستهلك.
- تحليل وإصلاح اختلالات وعيوب السوق بما في ذلك خفض الدعم الذي يجعل الأسعار رمزية وأدنى من تكلفة الإنتاج واستخدام الموارد كالوقود، والمياه والكهرباء.
- استحداث حوافز أكثر وفضل لاستغلالها في الأوضاع «البيئي - بيئية» وبذلك تستفيد البيئة والاقتصاد، أمثلة ذلك:
 - زيادة فوائد المجتمع من الأسواق البيئية (مثلاً: التجارة العادلة)
 - استحداث سياسات المكاشفة الشعبية للكشف عن الجهات المسؤولة عن التلوث، من خلال إتاحة سجلات تصريف وإطلاق الملوثات للجمهور، ويقوم القطاع الصناعي من خلال هذه السجلات بالإبلاغ عن إنبعاثاته إلى الهواء والمياه والأراضي.
- تشجيع الدور التعاوني المتعاودي المتنامي بين الحكومات (بدلاً عن الدور التنظيمي) وتشجيع التنسيق الوطني الأمثل بين مقررات التجارة الدولية والسياسة البيئية.
- جلب السلع والخدمات (الخضراء) إلى السوق
- اتخاذ الإجراءات النافذة لتحفيز ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدام.
- تقديم الحوافز للابتكار والإنتاج الأنظف (ذي الكفاءة الإيكولوجية العالية).

المبادرات الطوعية

يجب توجيه مزيد من الانتباه لتفجير طاقات العمل الطوعي بواسطة الأفراد ومبادرات قطاع الأعمال الطوعية الرسمية. وقد أصبحت المبادرات الطوعية تلقي اهتماماً متزايداً من القطاع الخاص كوسيلة للإسهام في الأجندة البيئية، وتعتبر من الأنشطة «الخضراء» ويشكل العمل الطوعي على مستوى الأفراد أساساً للكثير من أشكال السلوك البيئي المسؤول.

مقترحات للعمل

المزيد من الأعمال الطوعية

- تشجيع المزيد من تبني المبادرات الطوعية مثل:
 - التزام الشركات بتحقيق أهداف بيئية إضافية.
 - مبادئ الأداء لاتحادات قطاع الصناعة فيما يتعلق بالمسؤولية البيئية.
 - أهداف الأداء البيئي المتفق عليها مع الحكومة والشركة أو القطاع الملزم قانوناً بمعاهدة.
- دعم المبادرات الطوعية التي تقودها المنظمات غير الحكومية مثل:
 - معسكرات النظافة وتدوير المخلفات.
 - زراعة الأشجار.
 - إعادة تأهيل المناطق المتدهورة.

مراقبة الأداء السياسي

تفعل الحكومات عادة في تبني القرارات وخطط العمل وتفشل في تنفيذها. إن افتقار الإرادة السياسية والمقدرة على التنفيذ وفرص الاستجابة تتطلب إجراء عاجلاً. وتغيب عادة الرقابة المفتوحة على الأداء السياسي، مع عدم تحديد أو وضوح المسؤولية عنها على كل مستوي من مستويات الحاكمية. تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً أساسياً في المراجعة المستقلة على المستوى الوطني ولفت الانتباه إلى الفشل وسوء الأداء السياسي. وبينما يمكن أن يغضب النقد الجهات المستهدفة، إلا أن وجود مثل هذه المراجعة الشعبية يوفر دافعاً قوياً للأداء الجيد. ومن الأجر الإشادة بالدور البناء الذي تلعبه هذه المنظمات في دعم شفافية وكفاءة النظام عموماً.

كل المعنيين الثقة بالقدرة على إحداث التغيير، إلى تقليل الشك المتبادل مع تمكين المجموعات الرئيسية من المشاركة في إدارة البيئة المشتركة على قدم المساواة.

العمل المحلي

تمثل الطريقة التي احتضنت بها مبادئ أجندا - 21 المحلية في كل من العالم النامي والصناعي، تعبيراً قوياً على تشجيع اللامركزية. من جانب آخر، لم يؤدي تطبيق اللامركزية على مستوى البلديات إلى زيادة الفعالية السياسية دائماً، خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط وذلك بسبب:

- غياب الديمقراطية المحلية عادة.
 - تداخل الصلاحيات بين السلطات المختلفة.
 - احتكار المستويات الحكومية العليا عادةً للسلطة والتحكم في الموارد بما في ذلك مقدرة الحصول على العائدات.
 - ضعف القدرات الفنية والمؤسسية وتأثرها بعدم كفاءة الحاكمة المحلية.
- تكتسب الإجراءات المحلية أهمية خاصة في دعم الحرب ضد الفقر. وكما توضح السيناريوهات في الفصل الرابع بأن تحقيق المزيد من النتائج المطلوبة يتوقف على زيادة المشاركة وعدم تجاهل الأفراد والمجتمعات المحلية التي يجب أن تمكن من المشاركة في صنع القرارات الخاصة بإتاحة وإدارة الأصول والخدمات البيئية العامة. ولكي يحدث ذلك، يتحتم قيام مؤسسات ديمقراطية محلية قوية.

سبل تقوية العمل المحلي؛

- دمج أجندا - 21 المحلية في السياسات والأنشطة السياسية الحضرية مع احترام طبيعتها الاستشارية والتشاركية.
- خلق الوعي والملكية على البيئة المحلية (حضرية كانت أم ريفية) وربطها بالبيئة العالمية بين عامة الشعب.
- إتاحة فرص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار الخاص بقضايا البيئة المحلية ودعم حقوق المجتمعات في تملك ورعاية الأراضي التي يقيم عليها أفرادها والموارد التي يستخدمونها.

تبادل وتقاسم الأدوار والمسئوليات

في الكثير من الأحيان يوفر التفاعل الخلاق بين الأفراد والوحدات الصغيرة حلاً فعالاً لإدارة الأوضاع المعقدة والمتباينة. وتكتسب مقدرات الاستجابة والتأقلم المحلية أهمية في هذا المجال. ويمكن تطبيق هذا المدخل على مختلف المراحل والدرجات وله مفعول كبير على الإدارة البيئية، مما يدل على ضرورة توزيع الأدوار والمسئوليات بطرق جديدة. يبرز تحويل مسئوليات معينة من خلال التقسيم واللامركزية كأسلوب فاعل للتأكد من وضع السياسات وتنفيذها في الوقت المناسب. وتقع المسئولية عن العديد من جوانب السلامة والصحة الاجتماعية والبيئية على المسئوليات المحلية والبلدية حيث تأخذ الإجراءات شكلاً حاسماً في تقليص الفقر وتحسين البيئات المحلية وتقديم الإنذار المبكر حول القضايا ذات الأبعاد الوطنية والدولية الحالية أو المحتملة مستقبلاً. تعتمد فعالية تفويض السلطات إلى هذه المستويات على أنظمة الإدارة التشاركية في الحاكمة البيئية وتحديد كل المعنيين وتأمين مواقعهم على المائدة السياسية. وفي الدول النامية بصفة خاصة سوف تؤدي إتاحة المشاركة الحقيقية في صنع القرار حول استخدام البيئة والموارد وإعطاء

مقترحات للعمل

الإدارة التشاركية

- إقامة شراكة استراتيجية بين الحكومات والمجتمعات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية خاصة في مجال الأنشطة الاستشارية والتنفيذية والتمويلية مع التحديد الواضح للمسئوليات المناطة بالأعضاء.
- توفير الفرص وتشجيع الصناعة والقطاع الخاص على المزيد من الإسهام في تطوير وتنفيذ برامج التنمية المستدامة.
- إعطاء المجتمع المدني دوراً أكثر مركزية في الإدارة البيئية بإزالة حواجز المشاركة النظامية خاصة عن النساء والشعوب الفطرية والشباب وإعطاء المعارف واستراتيجيات التأقلم الفطرية الاهتمام المناسب.
- تحسين الآليات المؤسسية لمشاركة المعنيين من المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- توفير الشرعية المؤسسية للممارسات القائمة على المجتمع في إدارة الموارد بجعل المجتمعات جزء من الإطار الوطني التنظيمي والقانوني.
- إعطاء الشعب حصة واضحة في البيئة من خلال الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تحد وتقر ملكية الفرد أو المجتمع وحقوق الامتلاك.
- توزيع المسئوليات التفضيلية المشتركة على كل المشاركين.

العمل الإقليمي

تكتسب تنمية السياسة البيئية على المستوى الإقليمي أهمية خاصة أيضاً وتتطلب تقوية الهيئات والمبادرات والمؤسسات والتحالفات الإقليمية. وتؤدي تقوية الأدوار على المستوى الإقليمي إلى خلق كوادر قادرة على وضع سياسات ناجحة على نطاق مناسب في مواجهة العديد من العمليات والمهددات البيئية. وقد أصبحت الكتل الإقليمية أكثر أهمية في السلسلة المترابطة ما بين المحلية والعالمية، وتكونت كتل جديدة بث فيها المبادرات التي تتبناها روح حياة جديدة. وهناك حاجة إلى مزيد من الاهتمام بإنشاء سياسات بيئية إقليمية تحدد بوضوح مسؤوليات المؤسسات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

العمل العالمي:

هناك طيف متنامي من الجهات العالمية المعنية تشمل المنظمات الحكومية البيئية والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، يتصاعد دور هؤلاء المعنيين في الحاكمية البيئية الدولية بما في ذلك، تنفيذ الأنشطة التي يمولها مرفق البيئة العالمي والبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية ويجب عكس هذه التجارب على الحوار بين المعنيين المتعددين خلال المفاوضات الدولية، وفي تنفيذ البرامج الدولية.